اجتهادات
سيرٌ عكسُ الاتجاه

لا يخلو الصراع الأمريكي-الروسي الراهن على أوكرانيا من مفارقات. فعندما ندقق فى سلوك صانعى القرار فى الدولتين، نجدُ ما يدل على أنهم يتصرفون بطريقةٍ تستحق التأمل.

العقوبات التى تتوعد واشنطن بفرضِها فى حالة غزو أوكرانيا تعنى إخراج روسيا من النظامِ الاقتصاديِ والماليِ العالمي، الذى يُفترضُ أن الحفاظَ عليه هدفُ أمريكي. يريدُ فريق بايدن تسديدِ ضربةٍ قاصمة ضد الاقتصاد الروسي. ولكن هذه الضربة يمكن أن ترتدَ على النظام الاقتصادى العالمى أيضًا. من هذه العقوبات مثلا استبعاد روسيا من نظام «سويفت» المالى المُعتمد عالميًا لتحويل الأموال من مصرف إلى آخر، وبالتالى حجبُ معظم معاملاتِها الماليةِ فى العالم ووضع بنوكِها فى القائمة السوداء.

ومن هذه العقوبات أيضا منعُ روسيا من التعاملِ بالدولار الذى مازال مُهيمنًا على المعاملاتِ الماليةِ فى العالم، وبالتالى تقييد حركة وارداتِها، وكذلك صادراتها التى ستجد وسيلةً لتحويل قيمتها إلى مصارفها، إلى جانب حرمانِها من الوصول إلى أسواق الديون الدولية التى ستزدادُ حاجتُها إليها فى حالة فرض هذه العقوبات، فضلا عن إعاقة حصولها على التكنولوجيا الأكثر تقدما.

ولكن فى الوقت الذى ستُلحق هذه العقوبات ضررًا كبيرًا بالاقتصاد الروسي، سيصعبُ تجنبُ أثرِها السلبى فى النظام الاقتصادى العالمي،

خاصة فى وجود عقوبات مفروضة على الصين رغم أنها أقلُ وطأة بكثير. فروسيا ليست إيران أو السودان أو أفغانستان التى أخرجتها عقوباتُ أمريكية من النظام الاقتصادى العالمى بدرجاتٍ متفاوتة.

وفى المقابل يؤدى إصرار روسيا على إبقاء ملف غزو أوكرانيا مفتوحًا, رغم تكرار نفيها وجود نية لهذا الغزو, إلى ازدياد قوات حلف الناتو التى تنتشرُ قربَ حدودِها، أى عكسُ ما تهدفُ إليه عبر مطالبها الأمنيةِ التى يتصدرُها وقفُ توسع هذا الحلف شرقًا، وعودتهُ إلى الخطوط التى كان عندها حتى عام 1997, فضلا عن عدم نشر أنظمة صواريخٍ أمريكيةٍ هجوميةٍ فى أوروبا، وهو ما توجد دلائلُ على أن واشنطن تُعدُ العُدة له ما لم تُحل الأزمة.

وهكذا تسيرُ الدولتان فيما يبدو عكس الاتجاه الذى تتبناهُ كلُ منهما فى أخطر أزمة بينهما منذ عقود.